

Distr.: General
21 March 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة

فيينا، ٢٧-٣١ أيار/مايو ٢٠١٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المساعدة التقنية

تحليل احتياجات المساعدة التقنية المستبانة في إطار الاستعراضات القطرية

مذكرة من إعداد الأمانة

ملخص

تحتوي هذه المذكرة على معلومات عن الاحتياجات التي حدّتها الدول الأطراف من المساعدة التقنية في إطار عمليات الاستعراضات القطرية عن تنفيذ الدول الأطراف المستعرضة الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

* CAC/COSP/IRG/2013/1.



أولاً - مقدمة ونطاق التقرير وهيكله

١- اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قراره ١/٣ الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الوارد في مرفق ذلك القرار). وقرر المؤتمر أيضاً أن يتولى الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ مهمة متابعة ومواصلة العمل الذي اضطلع به الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية. ووفقاً للفقرة ١١ من الإطار المرجعي، فإن أحد أهداف آلية الاستعراض هو مساعدة الدول الأطراف على تحديد وتسوية الاحتياجات الخاصة من المساعدة التقنية وعلى تعزيز المساعدة التقنية وتيسير تقديمها. وينظر فريق استعراض التنفيذ في الاحتياجات من المساعدة التقنية ضماناً لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً وفقاً للفقرة ٤٤ من الإطار المرجعي.

٢- وأوصى المؤتمر في قراره ١/٤ جميع الدول الأطراف بأن تُدرج في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وفي تقاريرها القطرية، حيثما انطبق الحال، بياناً باحتياجاتها من المساعدة التقنية، ويُفضّل أن تكون مرتبة حسب الأولوية ومتصلة بتنفيذ الأحكام؛ وبأن ينظر الفريق، استناداً إلى نتائج عملية الاستعراض وأتساقاً مع إطار الآلية المرجعية، في تحديد المجالات ذات الأولوية المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية وفي تجميع معلومات عن الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بالمساعدات التقنية المطلوبة والمقدمة.

٣- وتحتوي هذه المذكرة على معلومات عن الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من خلال الاستعراضات القطرية بشأن تنفيذ الدول الأطراف المستعرضة الفصل الثالث (التحريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنتين الأولى والثانية من الدورة الأولى لآلية الاستعراض. ويستند هذا التقرير إلى المعلومات الواردة في تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية الخاصة بأربع وثلاثين دولة طرفاً والتي كانت قد اكتملت أو شارفت على الاكتمال وقت صياغة هذه المذكرة.^(١)

٤- ومن أصل الأربع والثلاثين دولة التي تتضمنها هذه المذكرة، حددت عشرون دولة طرفاً احتياجاتها من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية. وشملت تلك الدول خمس دول أطراف من مجموعة الدول الأفريقية، وتسعاً من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وأربعاً من مجموعة دول أوروبا الشرقية، واثنين من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وحددت ست عشرة دولة طرفاً احتياجاتها من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل

(١) تستند هذه البيانات إلى الاستعراضات القطرية التي أجريت حتى ٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

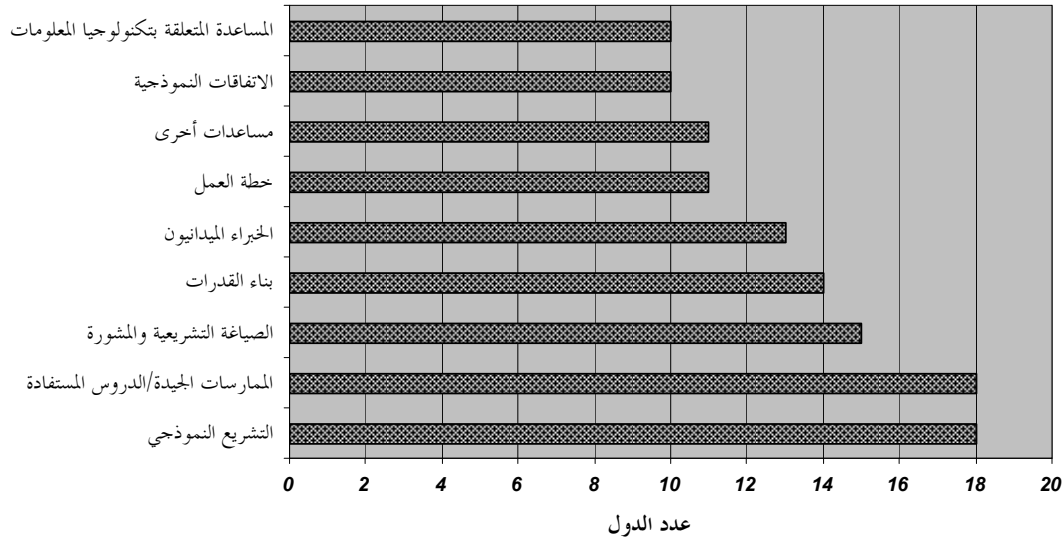
الرابع من الاتفاقية. وشملت تلك الدول ثمانية دول أطراف من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وخمساً من مجموعة دول أوروبا الشرقية، وثلاثاً من مجموعة الدول الأفريقية.

٥- وتحتوي قائمة التقييم الذاتي المرجعية على عدة فئات سابقة التحديد للاحتياجات من المساعدة التقنية. وهذه الفئات هي: صياغة تشريعية ومشورة قانونية؛ وتشريعات نموذجية؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ؛ وتقديم ملخص للممارسات الجيدة أو الدروس المستفادة؛ ومعاهدات واتفاقات نموذجية؛ وبرامج لبناء القدرات؛ والمساعدة من خلال الخبراء الميدانيين؛ والمساعدة التكنولوجية؛ وفئة "عامة" للمساعدات الأخرى. واندرجت العديد من الاحتياجات المستبانة خلال عملية الاستعراضات القطرية ضمن هذه الفئات العريضة، وإن كانت تجدر الإشارة إلى أن تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية تشير إلى احتياجات أوسع.

٦- ويتضمن الجزء الثاني والجزء الثالث من هذه الوثيقة تحليلاً للمساعدة التقنية المستبانة في إطار هذه الفئات، وتفاصيل حول المساعدات الأخرى. ويتضمن الجزء الرابع مزيداً من التحليل للاتجاهات المتعلقة بأنواع محددة من الاحتياجات المستبانة ومعلومات عن الاحتياجات من المساعدة التقنية التي تتجاوز نطاق الأحكام المستعرضة، وكذلك معلومات إضافية حول المساعدة التقنية المقدمة بالفعل.

٧- ويقدم الشكل التالي لمحة عامة حول عدد من الأنواع المختلفة من الاحتياجات التي حددها الدول الأطراف بشأن كلا الفصلين المستعرضين. وهناك المزيد من البيانات في القسم الخاص بكل فصل.

المساعدة التقنية

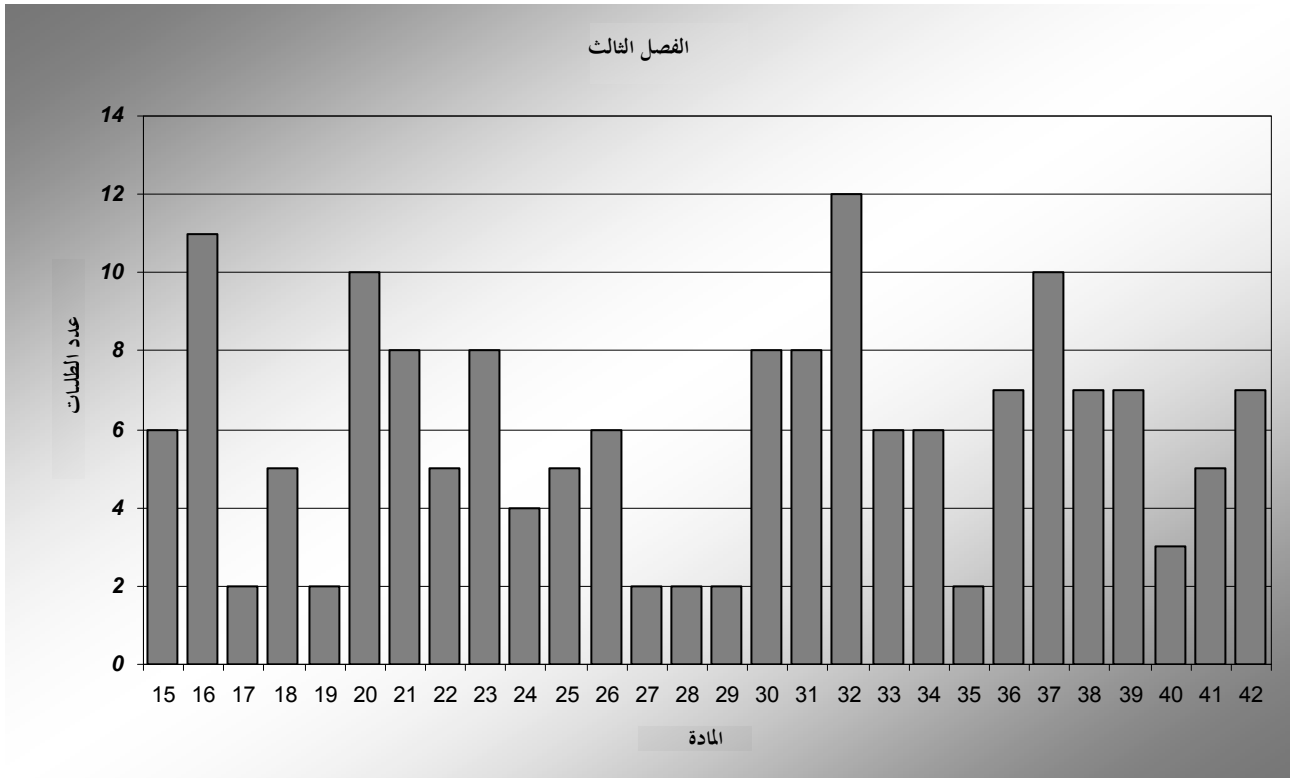


ثانياً- الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الثالث

٨- تحدد إجمالي ٤٢٨ احتياجاً من المساعدة التقنية بشأن الفصل الثالث. وفيما يلي تفصيل لعدد الاحتياجات حسب النوع والدول الأعضاء والمادة: ففيما يتعلق بالمادة ١٥: حددت ست دول أحد عشر احتياجاً؛ والمادة ١٦: حددت إحدى عشرة دولة أربعة وعشرين احتياجاً؛ والمادة ١٧: حددت دولتان خمسة احتياجاً؛ والمادة ١٨: حددت خمس دول اثني عشر احتياجاً؛ والمادة ١٩: حددت دولتان سبعة احتياجاً؛ والمادة ٢٠: حددت عشر دول ستة وعشرين احتياجاً؛ والمادة ٢١: حددت ثماني دول ثمانية عشر احتياجاً؛ والمادة ٢٢: حددت خمس دول أحد عشر احتياجاً؛ والمادة ٢٣: حددت ثماني دول ثمانية وعشرين احتياجاً؛ والمادة ٢٤: حددت أربع دول اثني عشر احتياجاً؛ والمادة ٢٥: حددت خمس دول تسعة احتياجاً؛ والمادة ٢٦: حددت ست دول خمسة عشر احتياجاً؛ والمادة ٢٧: حددت دولتان احتياجين؛ والمادة ٢٨: حددت دولتان ثلاثة احتياجاً؛ والمادة ٢٩: حددت دولتان ثمانية احتياجاً؛ والمادة ٣٠: حددت ثماني دول تسعة عشر احتياجاً؛ والمادة ٣١: حددت ثماني دول سبعة عشر احتياجاً؛ والمادة ٣٢: حددت اثنتا عشرة دولة خمسة وأربعين احتياجاً؛ والمادة ٣٣: حددت ست دول واحداً وعشرين احتياجاً؛ والمادة ٣٤: حددت ست دول أحد عشر احتياجاً؛ والمادة ٣٥: حددت دولتان خمسة احتياجاً؛ والمادة ٣٦: حددت سبع دول عشرين احتياجاً؛ والمادة ٣٧: حددت

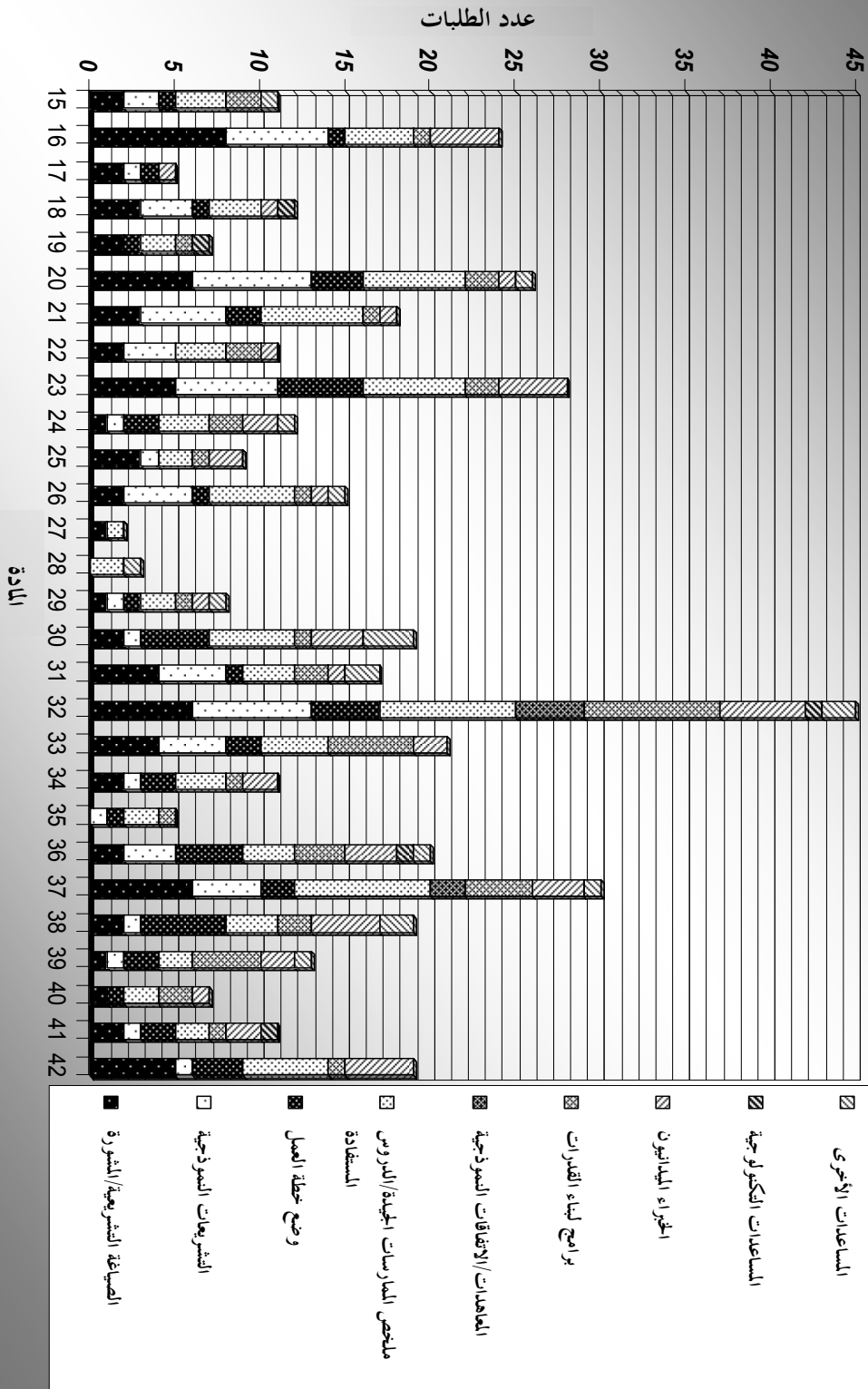
عشر دول ثلاثين احتياجا؛ والمادة ٣٨: حددت سبع دول تسعة عشر احتياجا؛ والمادة ٣٩: حددت سبع دول ثلاثة عشر احتياجا، والمادة ٤٠: حددت ثلاث دول سبعة احتياجات؛ والمادة ٤١: حددت خمس دول أحد عشر احتياجا؛ والمادة ٤٢: حددت سبع دول تسعة عشر احتياجا.

٩- وحددت بعض الدول احتياجات تتعلق بتنفيذ مادة أو مادتين فقط، في حين حددت سبع دول احتياجات تخص أكثر من خمسة عشر مادة من الفصل الثالث.



١٠- ويقدم الشكل التالي لمحة عامة عن إجمالي عدد الاحتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الثالث، مصنفةً حسب المادة ونوع الاحتياج.

الفصل الثالث: الاحتياجات من المساعدة التقنية



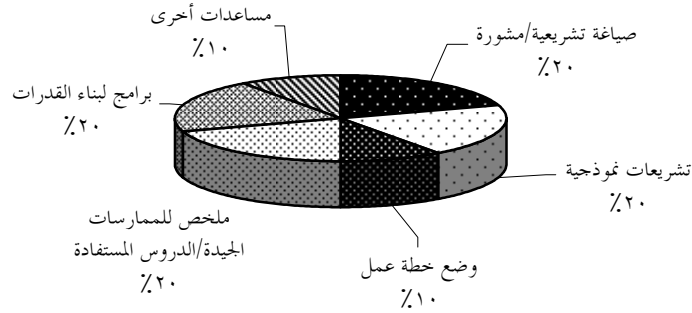
ألف - جرائم الرشوة

جرائم رشو الموظفين العموميين الوطنيين والأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادتين ١٥ و ١٦

١١- من بين الست دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ١٥، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: تقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ثلاث دول)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (دولتان)؛ وتشريعات نموذجية (دولتان)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولتان)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولة واحدة). وحددت دولة واحدة احتياجاتها لمساعدات أخرى.

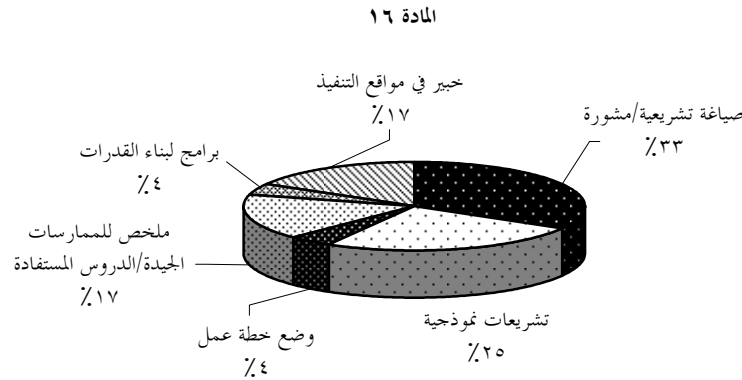
المادة ١٥



١٢- وحددت الدول المستعرضة التحديات التي تواجهها في تنفيذ المادة ١٥ ضمن الأكثر شيوعاً،^(٢) حيث يُنظر في عدة أوجه تتعلق بجرائم رشو الموظفين العموميين الوطنيين. وفي حين أن حفنة قليلة نسبياً من الدول أشارت إلى احتياجات من المساعدة التقنية لتعزيز تنفيذها لهذا الحكم، أبرزت دولة واحدة احتياجات محددة تتعلق ببناء قدرات الموظفين المعنيين، مثل وكلاء النيابة العامة والمحققين، بشكل منتظم ومستمر لا يقتصر على ما يتعلق بتعزيز معارفهم الفنية وإنما يشمل أيضاً ما يتعلق بتقنيات إجراء المقابلات وأساليب التحري. وأشارت دولة أخرى إلى أنه قد يكون من المفيد لموظفيها المعنيين حضور حلقات عمل حول دراسات حالة مأخوذة من ولايات قضائية مختلفة.

(2) CAC/COSP/IRG/2013/6، الجدول ١ "التحديات الأكثر شيوعاً التي تواجه تنفيذ الفصل الثالث".

١٣- ومن بين الإحدى عشرة دولة من الدول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ١٦، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: صياغة تشريعية ومشورة قانونية (ثمانى دول)؛ وتشريعات نموذجية (ست دول)؛ وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (أربع دول)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (أربع دول)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ وبرامج لبناء القدرات (دولة واحدة لكل احتياج).



١٤- واعتُبر تنفيذ المادة ١٦ أيضاً ضمن أعظم التحديات التي تواجه الدول،^(٣) وبخاصة ما يتعلق بعدم تجريم رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية، أو بنطاق الأفراد الذين تشملهم مثل هذه الجريمة. وحدد عدد كبير من الدول المستعرضة احتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذ هذا الحكم، ترتبط بالتحديات التي تواجهها في إنشاء إطار قانوني في هذا الصدد.

باء- إساءة استغلال السلطة أو الوظيفة والسلوكيات ذات الصلة

الاختلاس، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظائف، والإثراء غير المشروع

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمواد ١٧ و ١٨ و ١٩

١٥- من بين الدولتين من الدول الأطراف اللتين حددتا احتياجاتهما من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ١٧ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: صياغة تشريعية

(3) CAC/COSP/IRG/2013/6، الجدول ١ "التحديات الأكثر شيوعاً التي تواجه تنفيذ الفصل الثالث".

ومشورة قانونية (كلتا الدولتين)؛ وتشريعات نموذجية (دولة واحدة)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولة واحدة)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (دولة واحدة).

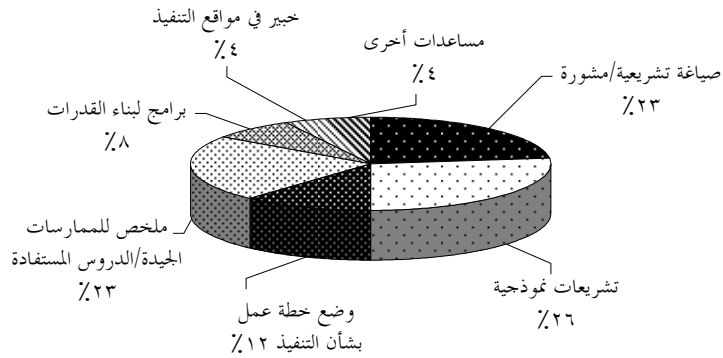
١٦- ومن بين الخمس دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ١٨ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية المطلوبة: صياغة تشريعية ومشورة قانونية (ثلاث دول)؛ وتشريعات نموذجية (ثلاث دول)؛ وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ثلاث دول)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولة واحدة)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (دولة واحدة)؛ ومساعدة تكنولوجية (دولة واحدة).

١٧- ومن بين الدولتين من الدول الأطراف اللتين حددتا احتياجاتهما من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ١٩ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية المطلوبة: صياغة تشريعية ومشورة قانونية، وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (الدولتان)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولة واحدة)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولة واحدة)؛ ومساعدة تكنولوجية (دولة واحدة).

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٢٠

١٨- من بين العشر دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٠ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: تشريعات نموذجية (سبع دول)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (ست دول)؛ وملخصاً للممارسات والدروس المستفادة (ست دول)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (ثلاث دول)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولتان)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (دولة واحدة)؛ ومساعدات أخرى (دولة واحدة).

المادة ٢٠



١٩- وشكّل تنفيذ المادة ٢٠ تحديات عامة بالنسبة لعدة دول،^(٤) وكانت تلك المادة ثاني أكثر مادة حددت الدول الأطراف احتياجاتها من المساعدة التقنية لتنفيذها. وتضمنت التحديات قيوداً دستورية وخصوصيات قانونية، بالإضافة إلى قرار وطني بعدم اعتبار الإثراء غير المشروع جريمة جنائية. وأكدت عدة دول اهتمامها بالمضي في بحث إمكانية تنفيذ هذا الحكم، مشيرة أيضاً في الوقت ذاته إلى التحديات التي من شأن تنفيذ ذلك الحكم أن يسببها لنظامها القانوني المحلي. وقد حددت هذه الدول احتياجات من المساعدة التقنية ترتبط بهذا الاعتبار وبالرغبة في إجراء المزيد من البحث، وبخاصة فيما يتعلق بالمشورة القانونية وملخص الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من الدول الأخرى. وفي ظل عدم وجود حكم معني بالإثراء غير المشروع، اعتبرت دول كثيرة وجود نظم لإقرارات الذمة المالية طريقة أخرى لجمع بيانات مهمة تخدم التحقيقات المتعلقة بالفساد. ومن ثم ارتبطت أيضاً بالاحتياجات من المساعدة التقنية الخاصة بهذه المادة بتحديات محددة تتعلق بنظم إقرارات الذمة المالية، بالإضافة إلى احتمال حدوث تداخل مع تشريعات أخرى. وحددت دولة احتياجاتها من المساعدة في شكل تدريب على تحديد الأنماط المالية، وتحليل صافي القيمة، بالإضافة إلى اقتفاء أثر الموجودات ومصادرها. وسلطت دولة أخرى الضوء على حاجتها إلى مساعدة في صياغة تشريع جديد يوفر لدائرة إشهار الذمة المالية ذات الصلة صلاحية التحقق من المعلومات المقدمة في الإقرارات المتعلقة بالموجودات.

(4) CAC/COSP/IRG/2013/6، الجدول ١ "التحديات الأكثر شيوعاً التي تواجه تنفيذ الفصل الثالث".

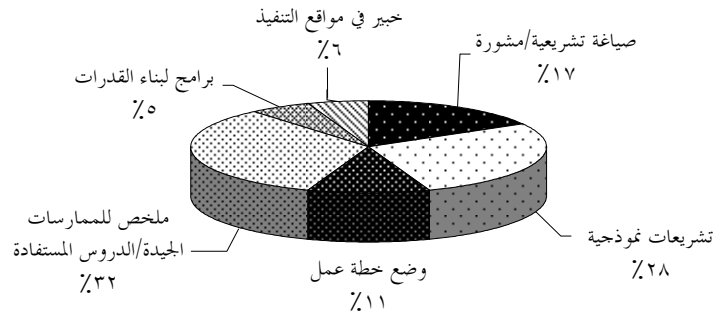
جيم - جرائم القطاع الخاص

الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادتين ٢١ و ٢٢

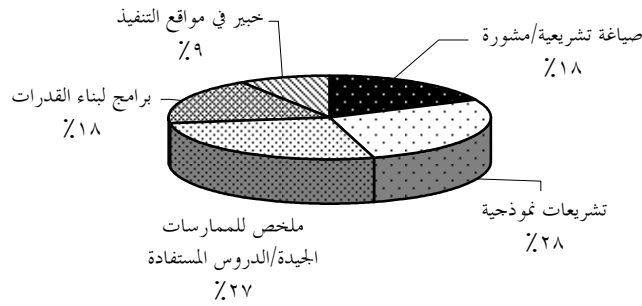
٢٠- من بين الثماني دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢١ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: تقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ست دول)؛ وتشريعات نموذجية (خمسة دول)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (ثلاث دول)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولتان)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولة واحدة)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (دولة واحدة).

المادة ٢١



٢١- ومن بين الخمس دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٢ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: تشريعات نموذجية (ثلاث دول)؛ وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ثلاث دول)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (دولتان)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولتان)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (دولة واحدة).

المادة ٢٢



٢٢- وفي حين حدد عدد مرتفع نسبيا من الدول احتياجات تتعلق بتنفيذ المادتين ٢١ و٢٢، وبخاصة احتياجات من المشورة القانونية وتقديم ملخص للممارسات الجيدة، لم تُذكر التحديات التي تواجه هذا التنفيذ. وقد يشير هذا إلى أن عددا من الدول قد تكون راضية تماما عن تنفيذ هذه الأحكام وترغب في تحسين أدائها نتيجة للاستعراضات.

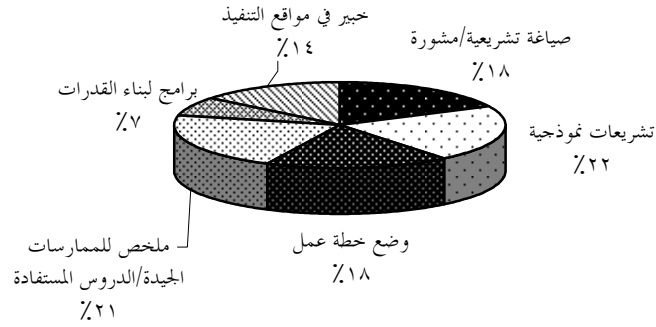
دال- الجرائم الأخرى

غسل الأموال، والإخفاء، وإعاقة سير العدالة

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٢٣

٢٣- من بين الثماني دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٣ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: تقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ست دول)؛ وتشريعات نموذجية (ست دول)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (خمس دول)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (خمس دول)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (أربع دول)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولتان).

المادة ٢٣



٢٤- وبغية تنفيذ المادة ٢٣ أشارت دولة واحدة إلى أن إطارها القانوني يتضمن أحكاماً حول "كبار المسؤولين والمقربون منهم" لكنها تحتاج إلى تدريب موظفي إنفاذ القانون على ما يتعلق بغسل الأموال واستبانة الموجودات التي تخص هؤلاء الأشخاص. وسلطت دولة أخرى الضوء على حاجتها إلى تعزيز التوسع في استخدام التشريعات القائمة المعنية بغسل الأموال وإلى تدريب المحققين ووكلاء النائب العام على نهج "اقتفاء أثر الأموال". وشكّل بناء قدرات وحدات الاستخبارات المالية اتجاهها مشتركاً، وأشارت دولة واحدة تحديداً إلى حاجتها إلى تدريب موظفي الهيئات القضائية والمصارف.

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادتين ٢٤ و ٢٥

٢٥- من بين الأربع دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٤ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: تقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ثلاث دول)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولتان)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (دولتان)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولتان)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (دولة واحدة)؛ وتشريعات نموذجية (دولة واحدة)؛ ومساعدات أخرى في شكل دعم إنشاء قاعدة بيانات جنائية (دولة واحدة).

٢٦- ومن بين الخمس دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٥ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: صياغة تشريعية ومشورة قانونية (ثلاث دول)؛ وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (دولتان)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (دولتان)؛ وتشريعات نموذجية (دولة واحدة)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولة واحدة).

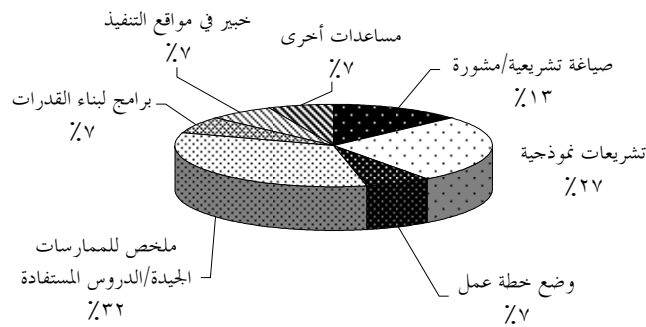
هاء- الأحكام الفنية والإجرائية التي تدعم التجريم

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية؛ والمشاركة والشروع؛
والعلم والنية والغرض؛ والتقدم

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٢٦

٢٧- من بين الست دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٦ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: تقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (خمسة دول)؛ وتشريعات نموذجية (أربع دول)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (دولتان)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولة واحدة)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولة واحدة)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (دولة واحدة)؛ ومساعدات أخرى (دولة واحدة).

المادة ٢٦



الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمواد ٢٧، ٢٨، و ٢٩

٢٨- من بين الدولتين الطرفين اللتين حددتا احتياجاتهما من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٧ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: صياغة تشريعية ومشورة قانونية (دولة واحدة)؛ وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (دولة واحدة).

٢٩- من بين الدولتين الطرفين اللتين حددتا احتياجاتهما من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٨ من الاتفاقية طلبت كلتا الدولتين ملخصا للممارسات الجيدة والدروس المستفادة؛ وطلبت دولة واحدة مساعدات أخرى.

٣٠- من بين الدولتين الطرفين اللتين حددتا احتياجاتهما من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٩ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: تقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (الدولتان)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (دولة واحدة)؛ وتشريعات نموذجية (دولة واحدة)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولة واحدة)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولة واحدة)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (دولة واحدة)؛ ومساعدات أخرى (دولة واحدة).

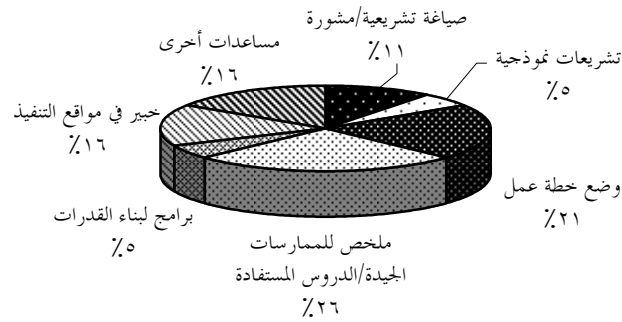
واو- تدابير تعزيز العدالة الجنائية

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٣٠

٣١- من بين الثماني دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٠ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: تقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (خمسة دول)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (أربع دول)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (ثلاث دول)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (دولتان)؛ وتشريعات نموذجية (دولة واحدة)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولة واحدة). وحددت ثلاث دول احتياجات أخرى للمساعدة، من بينها المساعدة المالية (دولتان).

المادة ٣٠

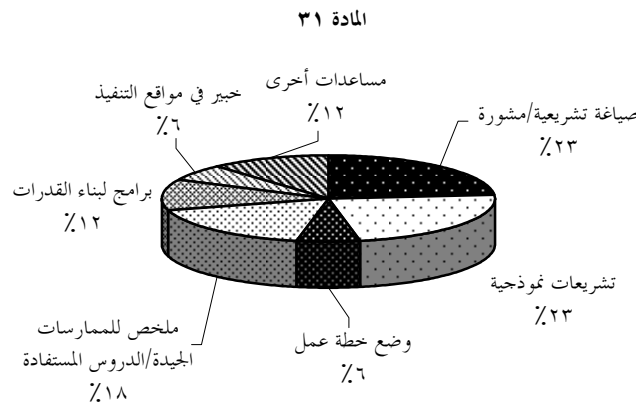


٣٢- أشارت الدول المستعرضة إلى أن المادة ٣٠ هي أكثر الأحكام التي تواجهها تحديات في التنفيذ.^(٥) فلتنفيذ الفقرة ١ المتعلقة بالجزاءات، على سبيل المثال، حددت إحدى الدول على وجه الخصوص الحاجة إلى استعراض الجزاءات المنصوص عليها في قانون العقوبات الخاص بها، وطلبت مساعدة موقعية من قبل خبير. وفيما يخص تنفيذ الفقرة ٢ المتعلقة بالحصانات والامتيازات القضائية أكدت إحدى الدول على الحاجة إلى إذكاء الوعي بين المشتغلين بالقانون والأوساط الأكاديمية، بالإضافة إلى توفير فرص تدريبية بشأن الخبرات التي اكتسبتها الدول الأخرى في مجال رفع الحصانة عن كبار المسؤولين وكيفية تقليص فترات تأخر الهيئات المختصة في البت في رفع هذه الحصانة.

التجميد والحجز والمصادرة

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٣١

٣٣- من بين الثماني دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣١ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: صياغة تشريعية ومشورة قانونية (أربع دول)؛ وتشريعات نموذجية (أربع دول)؛ وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ثلاث دول)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولتان)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولة واحدة)؛ وخبير في مواقع التنفيذ (دولة واحدة). وأشارت دولتان إلى الحاجة إلى مساعدات أخرى في شكل إجراء دراسات استقصائية.



(5) CAC/COSP/IRG/2013/6، الجدول ١ "التحديات الأكثر شيوعاً التي تواجه تنفيذ الفصل الثالث".

٣٤- وتواجه الدول عدة تحديات تُسود بينها فيما يخص تنفيذ المادة ٣١،^(٦) ويعكس عدد الدول التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية وجود تحديات تتعلق بالأطر القانوني، ومنها احتياج محدد إلى إسداء المشورة بشأن تنفيذ الفقرة الفرعية ١ (ب) من المادة ٣١ المتعلقة بالأدوات المستخدمة في ارتكاب جرائم الفساد. وحددت إحدى الدول أيضا احتياجات متعلقة بتنفيذ المادة ٣١ تتضمن التدريب على معرفة أي من الأصول خضع للغسل أو التحويل؛ وتعزيز قدرات واستخدامات تكنولوجيا المعلومات في المناطق الريفية من أجل التعرف على مكان الأصول والممتلكات وتتبع عمليات تحويلها من خلال شبكة من الهيئات المختصة؛ وتزويد المحققين بالتكنولوجيا والأدوات اللازمة للتسجيل. وأكدت دولتان أخريان على حاجتهما إلى توفير الخبرة التقنية والتدريب للمحققين ووكلاء النيابة العامة فيما يتعلق بمصادرة الأصول وتجريدها، وأشارت إحداها أيضا إلى مسألة إدارة الأصول المحجوزة.

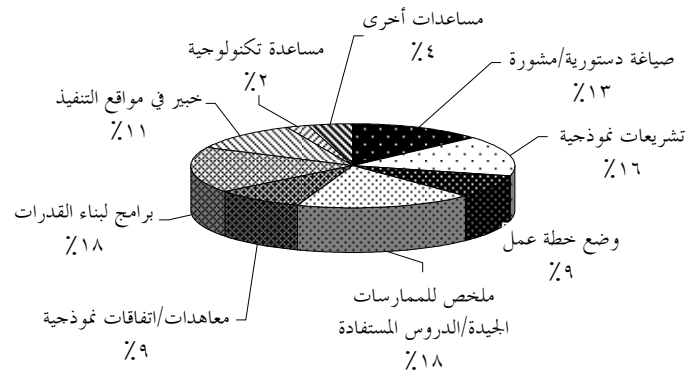
حماية الشهود والخبراء والضحايا، وحماية المبلغين

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادتين ٣٢ و ٣٣

٣٥- من بين الاثني عشرة دولة من الدول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٢ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات كما يلي: تقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ثلاثي دول)، وبرامج لبناء القدرات (ثلاثي دول)؛ وتشريعات نموذجية (سبع دول)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (ست دول)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير مختص (خمسة دول)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (أربع دول)؛ واتفاقيات أو ترتيبات نموذجية (أربع دول)؛ ومساعدة تكنولوجية (دولة واحدة)؛ ومساعدات أخرى (دولتان).

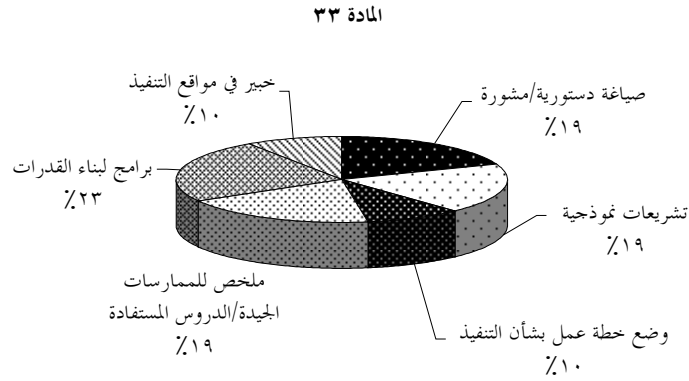
(6) CAC/COSP/IRG/2013/6، الجدول ١ "التحديات الأكثر شيوعا التي تواجه تنفيذ الفصل الثالث".

المادة ٣٢



٣٦- ومن بين الأحكام المستعرضة جاءت المادة ٣٢ في مقدمة المواد من حيث ارتفاع عدد الدول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية من أجل تنفيذها؛ مع تفاوت عريض في أنواع تلك الاحتياجات. فبالإضافة إلى أنواع المساعدة التقنية المدرجة في القائمة المرجعية، حددت دولتان أنواعاً أخرى من المساعدة منها توفير فرص تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإنشاء مرافق لتقديم خدمات استشارية، وتبادل الخبرات، وتوفير القدرة على إعادة التوطين. وأشارت عدة دول إلى حاجتها إلى إنشاء برامج لحماية الشهود والخبراء، وتدعيمها وإدارتها. وقد يدل هذا الاتجاه على اهتمام عدد كبير من الدول باتخاذ مثل هذه المعايير في المستقبل.

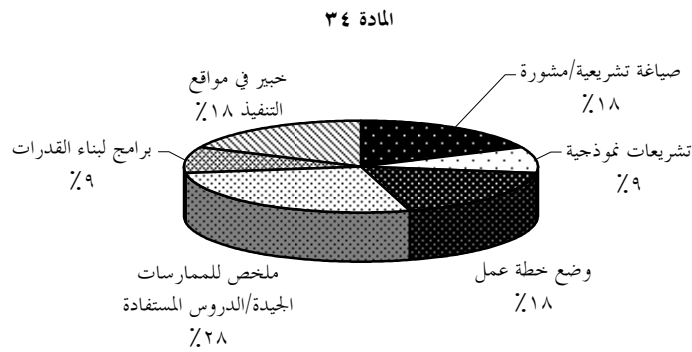
٣٧- ومن بين الست دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٣ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات كما يلي: برامج لبناء القدرات (خمس دول)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (أربع دول)؛ وتشريعات نموذجية (أربع دول)؛ وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (أربع دول)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولتان)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير مختص (دولتان).



عواقب أفعال الفساد، والتعويض عن الضرر

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادتين ٣٤ و ٣٥

٣٨- من بين الست دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٤ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات كما يلي: تقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ثلاث دول)، وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (دولتان)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولتان)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير مختص (دولتان)؛ وتشريعات نموذجية (دولة واحدة)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولة واحدة). وحددت دولة واحدة على وجه الخصوص احتياجاتها إلى ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن فسخ العقود العمومية التي شاب إبرامها فساداً.



٣٩- ومن بين الدولتين الطرفين اللتين حددتا احتياجاتهما من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٥ من الاتفاقية، طلبت كلتا الدولتين ملخصاً للممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

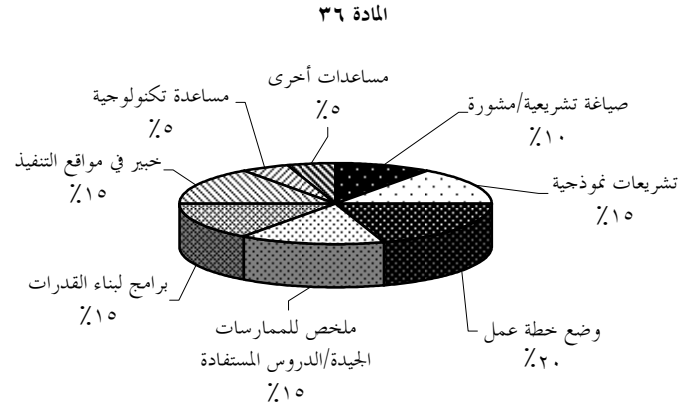
وكانت أنواع الاحتياجات الأخرى كما يلي: تشريعات نموذجية (دولة واحدة)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولة واحدة)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولة واحدة).

زاي- الأحكام المؤسسية

السلطات المتخصصة

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٣٦

٤٠- من بين الثماني دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٦ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات الرئيسية كما يلي: وضع خطة عمل بشأن التنفيذ (أربع دول)؛ وتشريعات نموذجية (ثلاث دول)؛ وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ثلاث دول)؛ وبرامج لبناء القدرات (ثلاث دول)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير مختص (ثلاث دول)؛ وصياغة تشريعية/مشورة قانونية (دولتان)؛ ومساعدة تكنولوجية (دولة واحدة)؛ ومساعدات أخرى في صورة تدريب على استخدام المرافق وأساليب التحري (دولة واحدة).

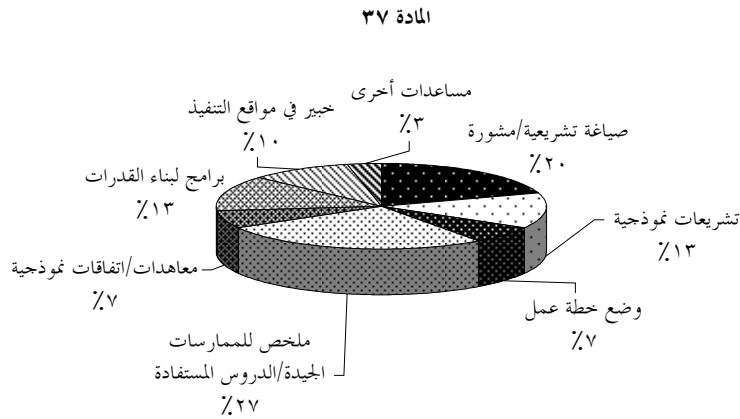


٤١- وأكدت عدة دول، من بين الدول التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٦ من الاتفاقية، احتياجها إلى توفير خدمات بناء القدرات والتدريب المتخصص لهيئات إنفاذ القانون بما التي تأسس عدد منها حديثاً. وأشارت إحدى الدول إلى تقاسم المعلومات مع الجهات المتخصصة الأخرى، في حين أشارت دولة أخرى إلى احتياجها إلى التدريب على أساليب التحري الخاصة.

التعاون مع سلطات إنفاذ القانون

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٣٧

٤٢ - من بين العشر دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٧ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات كما يلي: تقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ثمانى دول)؛ وصياغة تشريعية/مشورة قانونية (ست دول)؛ وتشريعات نموذجية (أربع دول)؛ وبرامج لبناء القدرات (أربع دول)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير مختص (ثلاث دول)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولتان)؛ واتفاقات أو ترتيبات نموذجية (دولتان)؛ ومساعدات أخرى (دولة واحدة).



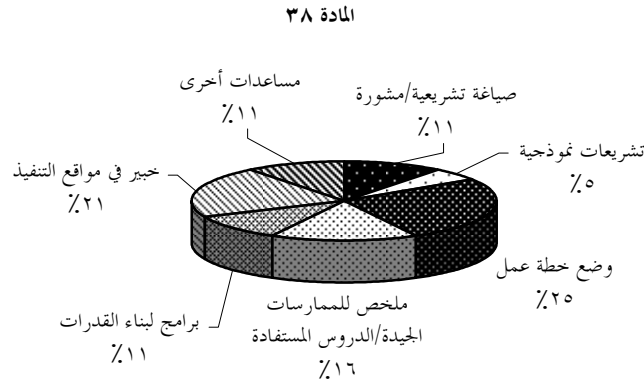
٤٣ - وحصلت المادة ٣٧ على ثاني أعلى عدد من الدول من حيث تحديد احتياجات الدول من المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذها. وقد يشير ذبوع الاحتياج إلى الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بالإضافة إلى الاحتياجات المتعلقة بالأطر القانونية، ضمن الاحتياجات التي حُدِّدت، إلى أن الدول الأطراف تبدي اهتماماً متزايداً بتنفيذ هذا الحكم، إذ أن عدداً كبيراً منها لم ينفذه بعد.

التعاون بين السلطات الوطنية

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٣٨

٤٤ - من بين السبع دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٨ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات كما يلي: وضع خطة عمل بشأن التنفيذ

(خمسة دول)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير مختص (أربع دول)؛ وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ثلاث دول)؛ وصياغة تشريعية/مشورة قانونية (دولتان)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولتان)؛ وتشريعات نموذجية (دولة واحدة)؛ بالإضافة إلى شكلين آخرين من المساعدات.

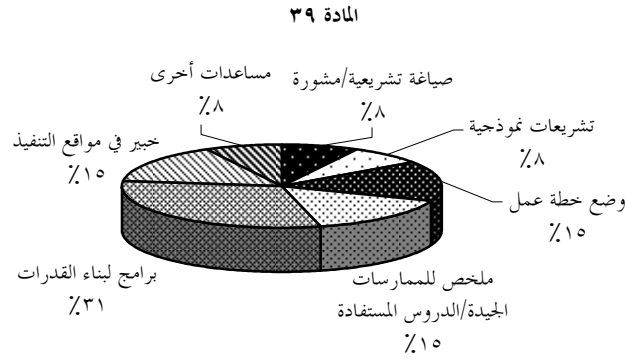


٤٥ - وأشارت دولة واحدة بشكل خاص إلى احتياجها إلى مواءمة المعلومات المتبادلة بين شتى سلطاتها الوطنية من خلال إنشاء قاعدة بيانات تربط بينها. وتضمنت الاحتياجات المتعلقة بتنفيذ المادة ٣٨ أيضاً مساعدات مالية ومادية.

التعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٣٩

٤٦ - من بين السبع دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٩ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات كما يلي: برامج لبناء القدرات (أربع دول)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولتان)؛ وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (دولتان)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير مختص (دولتان)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (دولة واحدة)؛ وتشريعات نموذجية (دولة واحدة)؛ ومساعدات أخرى في شكل إذكاء الوعي حول الفساد والمنهجيات المتعلقة بالإحصاءات.



حاء- الأحكام الأخرى

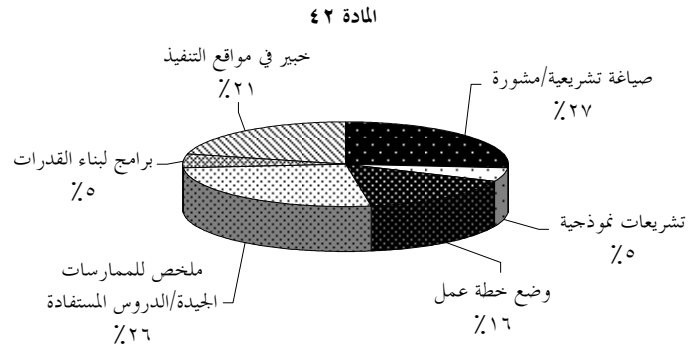
السرية المصرفية، والسجل الجنائي، والولاية القضائية

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمواد ٤٠، ٤١، و ٤٢

٤٧- من بين الثلاث دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٠ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات كما يلي: تقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (دولتان)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولتان)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (دولة واحدة)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولة واحدة)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير مختص (دولة واحدة).

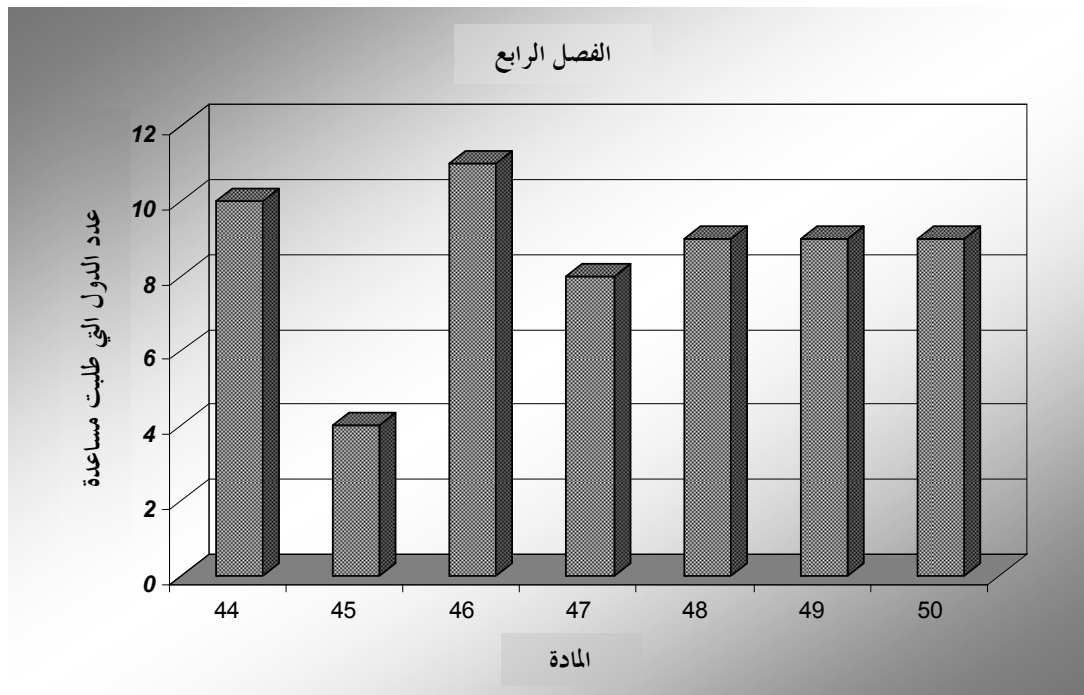
٤٨- من بين الخمس دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤١ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات كما يلي: صياغة تشريعية ومشورة قانونية (دولتان)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (دولتان)؛ وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (دولتان)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير مختص (دولتان)؛ وتشريعات نموذجية (دولة واحدة)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولة واحدة)؛ ومساعدة تكنولوجية (دولة واحدة).

٤٩- ومن بين السبع دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٢ من الاتفاقية، كانت أنواع الاحتياجات يلي: صياغة تشريعية ومشورة قانونية (خمس دول)؛ وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (خمس دول)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير مختص (أربع دول)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (ثلاث دول)؛ وتشريعات نموذجية (دولة واحدة)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولة واحدة).



ثالثاً - الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الرابع

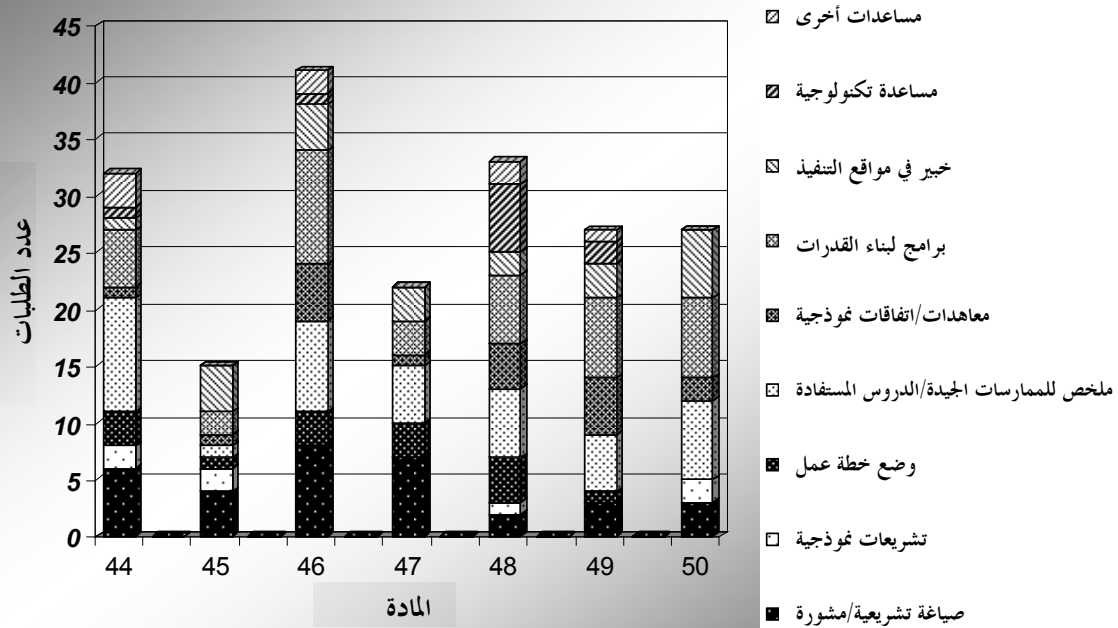
٥٠ - من بين الدول الأربع والثلاثين التي شملها هذا التقرير، أشارت ست عشرة دولة إلى احتياجاتها من المساعدة التقنية؛ منها خمس دول أشارت إلى ثلاثة احتياجات أو أقل. وأغلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية حددها ثلث عدد الدول (إحدى عشرة دولة من أربع وثلاثين) التي استُعرضت حتى تاريخ صياغة هذه المذكرة. ويتضمن الشكل التالي عدد الدول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية فيما يتعلق بكل مادة. وفيما يخص المادة ٤٤، تراوحت الاحتياجات من المساعدة التقنية ما بين دولة طرف واحدة أشارت إلى سبعة احتياجات لأنواع مختلفة من المساعدة التقنية وخمس دول أطراف حددت شكلاً واحداً من الدعم المطلوب.



٥١ - وفي محاولة لتجسيد هذه النتائج يسعى الشكل البياني التالي إلى إظهار كامل طائفة الاحتياجات التي حُدِّدت من خلال عدم الاكتفاء بتبويبها حسب العدد والمادة وإنما أيضاً من خلال تلخيص إجمالي عدد الاحتياجات التي حُدِّدت بشأن كل مادة.

٥٢ - وحُدِّد ما مجموعه ١٩٣ احتياجاً من المساعدة التقنية فيما يتصل بالفصل الرابع. وفيما يلي تفصيل لعدد الاحتياجات مصنفةً حسب نوعها وعدد الدول الأعضاء التي حددتها، وحسب كل مادة مُرتَّبة ترتيباً تناقصياً: المادة ٤٦: حددت إحدى عشرة دولة واحداً وأربعين احتياجاً؛ والمادة ٤٨: حددت تسع دول ثلاثة وثلاثين احتياجاً؛ والمادة ٤٤: حددت عشر دول اثنين وثلاثين احتياجاً؛ والمادة ٤٩: حددت تسع دول ثمانية وعشرين احتياجاً؛ والمادة ٥٠: حددت تسع دول سبعة وعشرين احتياجاً؛ والمادة ٤٧: حددت ثمانية دول اثنين وعشرين احتياجاً؛ والمادة ٤٥: حددت أربع دول خمسة عشر احتياجاً.

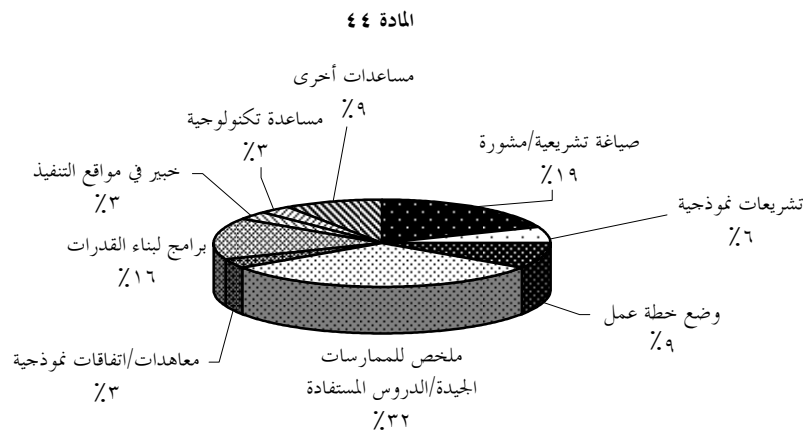
الفصل الرابع: تفاصيل المساعدة التقنية المطلوبة



ألف - تسليم المجرمين

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٤٤

٥٣ - حددت إحدى عشرة دولة طرفاً ثلاثين احتياجاً من المساعدات التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٤ من الاتفاقية؛ ومنها كانت هناك أنواع وأعداد الاحتياجات التالية: صياغة تشريعية ومشورة قانونية (ست دول)؛ احتياجان لتشريعات ومعاهدات نموذجية وعشرة احتياجات للملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (عشر دول إجمالاً)؛ وبرامج لبناء القدرات (خمس دول)؛ ودعم في وضع خطة عمل بشأن التنفيذ (ثلاث دول). والتمست ثلاث دول أطرافاً أشكالاً أخرى من المساعدة تضمنت تقييم فعالية تدابير تسليم المجرمين والسياسات المتعلقة بها؛ وإجراء دراسات وتحليل لتشريعات وإجراءات التسليم لتحديد فعاليتها؛ وتقديم دعم مالي ومادي. كما حددت دولة واحدة احتياجاتها إلى مساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد. وطلبت دولة واحدة دعماً لوضع منهجية بشأن تطبيق الفقرة ٤ من المادة ٤٤ من الاتفاقية.



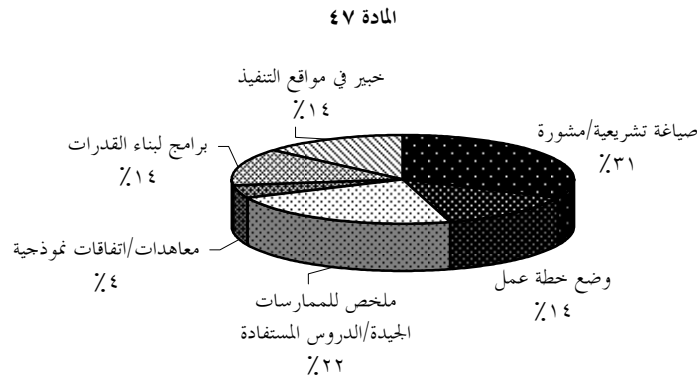
باء - نقل الأشخاص المحكوم عليهم، ونقل الإجراءات الجنائية

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادتين ٤٥ و ٤٧

٥٤ - من بين الأربع دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٥ من الاتفاقية، كانت أنواع المساعدات المطلوبة كما يلي: مشورة قانونية (أربع دول)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (أربع دول)؛ وتشريعات

ومعاهدات نموذجية، وتقديم ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ثلاث دول)؛ وبرامج لبناء القدرات (دولتان).

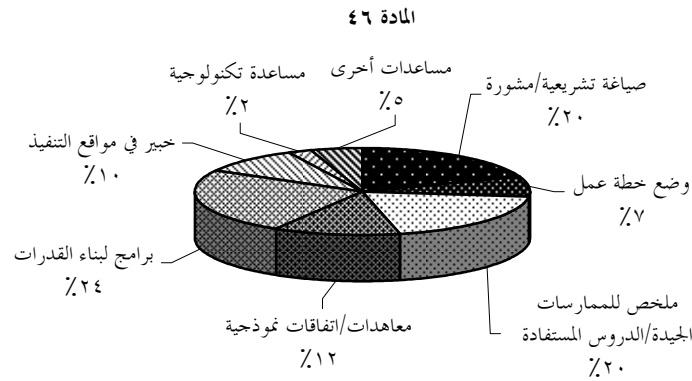
٥٥- من بين التسع دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٧ من الاتفاقية، كانت أنواع وأعداد المساعدات المطلوبة كما يلي: صياغة تشريعية ومشورة قانونية (سبع دول)؛ وطلب واحد بشأن اتفاقات أو ترتيبات نموذجية، وخمسة طلبات بشأن ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (خمس دول إجمالاً)؛ وبرامج لبناء القدرات (ثلاث دول)؛ ووضع خطة عمل بشأن التنفيذ (ثلاث دول)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (ثلاث دول).



جيم - المساعدة القانونية المتبادلة

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٤٦

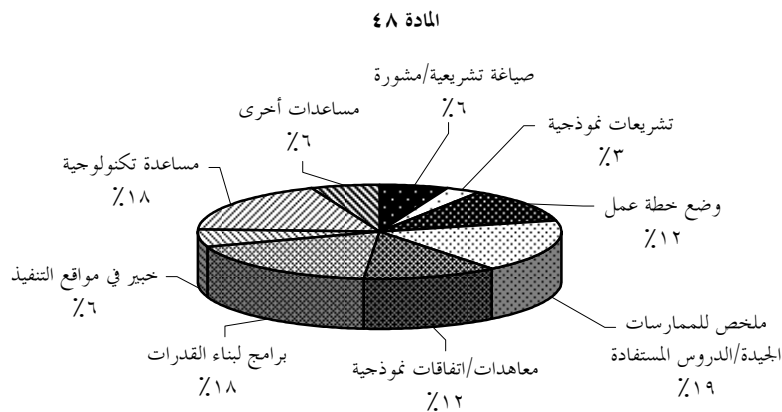
٥٦- من بين الإحدى عشرة دولة طرفاً التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٦ من الاتفاقية، كانت أنواع المساعدات المطلوبة كما يلي: دعم من خلال مشورة قانونية وصياغة تشريعية (ثمان دول)؛ وخمسة طلبات بشأن معاهدات أو اتفاقات أو ترتيبات نموذجية، وثمانية طلبات بشأن ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (عشر دول إجمالاً)؛ وبرامج لبناء القدرات (عشر دول)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير مختص (أربع دول). وطلبت دولة واحدة مساعدة في إنشاء قاعدة بيانات للمساعدة القانونية المتبادلة تسجل البيانات والمعلومات الخاصة بالطلبات. كما اقترحت دولة واحدة وضع صيغ ونماذج مشتركة لاستخدامها ضمن إطار الاتفاقية.



دال - التعاون في مجال إنفاذ القانون

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٤٨

٥٧ - من بين التسع دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٨ من الاتفاقية، كانت أنواع وأعداد المساعدات المطلوبة كما يلي: طلب واحد بشأن تشريعات نموذجية، وأربعة طلبات بشأن اتفاقات أو ترتيبات نموذجية، وستة طلبات بشأن ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (ثمانى دول إجمالاً)؛ ومساعدة تكنولوجية (ست دول)؛ وبرامج لبناء قدرات (ست دول). والثُمست أشكالاً أخرى من المساعدة على هيئة تقييم لفعالية تدابير تأسيس أو تعزيز قنوات التواصل مع الدول الأطراف الأخرى (دولة واحدة)، ومساعدات مالية (دولة واحدة). كما طلبت دولتان صياغة تشريعية ومشورة قانونية، بالإضافة إلى مساعدة موقعية من قبل خبير مختص بمكافحة الفساد.



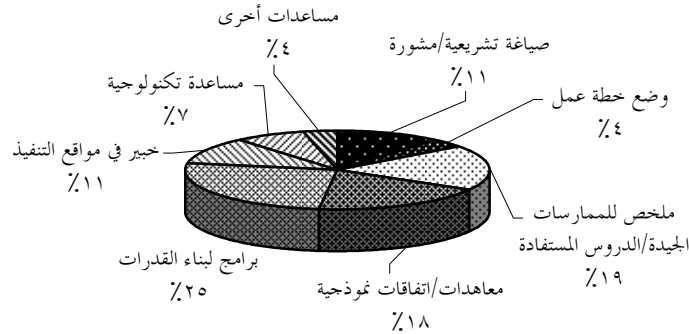
هاء- التحقيقات المشتركة، وأساليب التحري الخاصة

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادتين ٤٩ و ٥٠

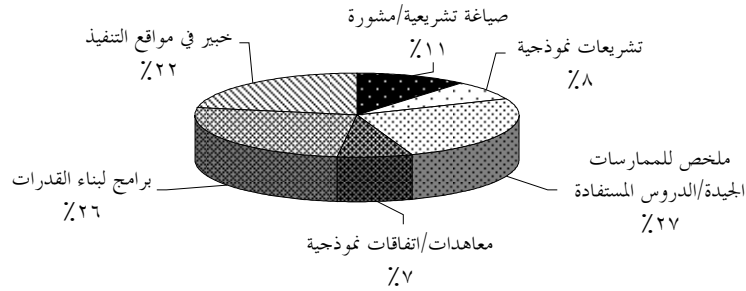
٥٨- من بين التسع دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٩ من الاتفاقية، كانت أنواع وأعداد المساعدات المطلوبة كما يلي: برامج لبناء القدرات (سبع دول)؛ وخمسة طلبات بشأن اتفاقات أو ترتيبات نموذجية، وخمسة طلبات بشأن ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (سبع دول إجمالاً)؛ ومساعدة متعلقة بمشورة قانونية وصياغة تشريعية (ثلاث دول)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير مختص بمكافحة الفساد (ثلاث دول)؛ ومساعدة تكنولوجية (دولتان). والتمس طلباً فردياً أشكلاً أخرى من المساعدة على هيئة تقييم لفعالية التدابير المعتمدة من أجل إنشاء أو تعزيز قنوات الاتصال بالدول الأطراف الأخرى.

٥٩- ومن بين التسع دول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٥٠ من الاتفاقية، كانت أنواع وأعداد المساعدات المطلوبة كما يلي: برامج لبناء القدرات (سبع دول)؛ وطلبان بشأن تشريعات نموذجية، وطلبان بشأن اتفاقات أو ترتيبات، وسبعة طلبات بشأن ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (سبع دول إجمالاً)؛ ومساعدة موقعية من قبل خبير مختص بمكافحة الفساد (ست دول)؛ وصياغة تشريعية ومشورة قانونية (ثلاث دول).

المادة ٤٩



المادة ٥٠



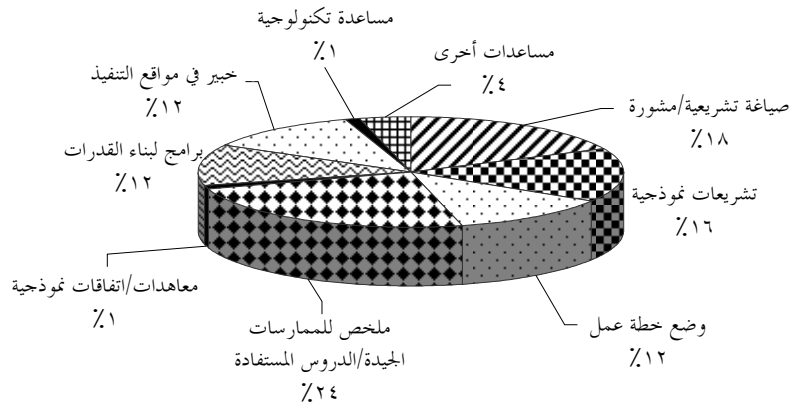
رابعاً- الاتجاهات حسب أنواع الاحتياجات المحددة والاحتياجات من المساعدة التقنية التي تتجاوز الأحكام قيد الاستعراض

الاتجاهات المتعلقة بالاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية والاحتياجات الأخرى المنبثقة من الاستعراضات القطرية

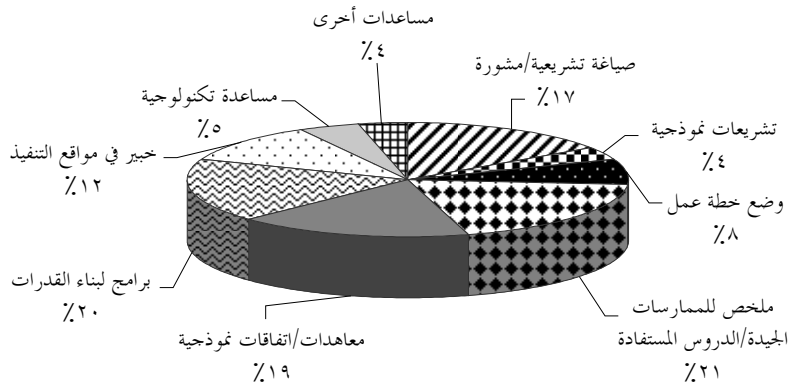
٦٠- حدّدت معظم الدول احتياجات من المساعدة التقنية تركّز في المقام الأول على إرساء أطر قانونية أو تدعيم القوائم منها، حيث ربّطت تلك الاحتياجات بالتحديات التي واجهت التنفيذ وبالنتائج المواضيعية التي أسفرت عنها الاستعراضات القطرية. وأشارت عدة دول إلى خططها الرامية إلى تنقيح أطرها القانونية، وطلبت دعماً بناءً على ذلك. كما طُلب الحصول على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وفي هذا الصدد يمكن التأكيد على هذا الجانب من محصّلة الاستعراضات القطرية بغية تزويد الدول الأخرى بالمعلومات المناظرة الواردة في تقارير التنفيذ المواضيعية المتعلقة بأحكام بعينها. كما يمكن إصدار منتجات معرفية محددة تتضمن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، ومواصلة تعزيز حدود الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصد معرفي في مجال مكافحة الفساد (تراك).

٦١- ويعكس الشكلان الواردان أدناه إجمالي عدد الاحتياجات المحددة بالنسبة لكل فصل مستعرض وحسب أنواع الاحتياجات الواردة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة.

الفصل الثالث - طلبات المساعدة التقنية حسب أنواعها (إجمالي ٤٢٨)



الفصل الرابع - طلبات المساعدة التقنية حسب أنواعها (إجمالي ١٩٧)



٦٢ - وأدرجت معظم الدول التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية بناءً القدرات والتدريب ضمن احتياجاتها المتعلقة بعدد كبير من الأحكام المستعرضة. وأكد على الاحتياج إلى تدريب الموظفين القضائيين والوكلاء العامين وموظفي إنفاذ القانون والمحققين الماليين. وكان السبب وراء إشارة بعض الدول إلى هذا الاحتياج يعود بوجه خاص إلى أن التدابير التي اتخذتها من أجل تنفيذ الاتفاقية قد اتُّخذت في وقت حديث نسبياً وأنها اتسمت بالتعقيد. وفيما يخص تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأساليب التحري الخاصة سُلِّط الضوء على بناء القدرات المتعلقة بها، وأشارت إحدى الدول إلى ضرورة توفير تدريب أولي للموظفين القضائيين. وفي هذا الصدد يمكن التفكير في تطوير نماذج تدريبية وفي إمكانية إتاحتها إلكترونياً أيضاً من خلال أنشطة التعلم الإلكتروني. ويمكن للأدوات والموارد اللازمة من أجل

رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد (تراك) أن تقوم بدور مفيد كمنصة تتيح المزيد من الانتشار للأدوات القائمة.

٦٣- وأكدت بعض الدول أيضا على احتياجها إلى مساعدة مالية ومادية في تنفيذ الاتفاقية، تشمل المعدات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات. وذكر الاحتياج إلى مساعدة مالية فيما يتعلق على وجه الخصوص بتنفيذ المادتين ٣٠ و ٣٦ بشأن برامج بناء القدرات الوطنية، والمادة ٣٢ بشأن برامج حماية الشهود وإعادة التوطين. وأشارت بعض الدول إلى احتياج عام آخر يتعلق بترجمة الوثائق والمواد ذات الصلة إلى اللغات الوطنية بغية نشرها على نطاق أوسع.

٦٤- وحددت بعض الدول احتياجات من المساعدة التقنية تتعلق بجمع وتحليل بيانات دقيقة وشاملة، تتضمن المحفوظات القضائية وقواعد البيانات الخاصة بالإحصاءات. ومن ضمن الاحتياجات المتعلقة بقواعد البيانات أشير أيضا إلى قواعد البيانات الخاصة بالسجلات الجنائية، وتبادل المعلومات أو قواعد البيانات المترابطة شبكيا التي يمكن لسلطات وطنية متعددة استخدامها. كما أشارت عدة دول أيضا إلى احتياجها إلى إجراء تقييمات مواضيعية وتقديرات ومزيد من البحوث والدراسات بغرض تحديث تشريعاتها وتعديلها.

٦٥- وحددت الدول الأطراف احتياجات خاصة، لغرض تنفيذ الفصل الرابع، فيما يتعلق بالمادتين ٤٤ و ٤٦ من أجل إجراء تقييمات و/أو دراسات حول الوضع الحالي وإيجاد أفضل سبيل يكفل لها موازنة إجراءاتها وتشريعاتها وتدريبها الوطنية مع أحكام الاتفاقية ومتطلباتها. وأعربت دولة واحدة عن رغبتها، فيما يخص تنفيذ المادة ٤٩، في إجراء تقييم بشأن فعالية التدابير التي أقرتها لإرساء قنوات اتصال بالدول الأطراف الأخرى أو تعزيز القوائم منها. وأشارت دولتان طرفان إلى احتياجهما إلى دعم بشأن تأسيس قواعد بيانات فيما يتعلق بالمادة ٤٤، ودولة واحدة فيما يتعلق بالمادة ٤٦، وثلاث دول أخرى فيما يتعلق بالمادة ٤٨. وارتبطت تلك الطلبات بإنشاء نظام لإدارة القضايا يتيح الاحتفاظ ببيانات وإحصاءات حول طلبات التعاون الدولي (سواء الواردة أو الصادرة).

٦٦- وأكدت عدة دول أطراف على احتياجها إلى زيادة المهارات في مجال تصميم أساليب التحري الخاصة وإدارتها وتطبيقها فيما يتعلق بالتعاون الدولي؛ بما في ذلك المراقبة، وجمع المعلومات، وأساليب إجراء المقابلات. وأشارت أربع دول إلى مثل هذه الاحتياجات فيما يتعلق بالمادة ٥٠، ودولة واحدة إلى هذه الاحتياجات فيما يتعلق بالمادة ٤٦.

معلومات عن الاحتياجات التي تُعالج بالفعل، وآليات المتابعة الوطنية

٦٧- سبق أن أُشير في البداية إلى أن قائمة التقييم الذاتي الشامل المرجعية تتضمن عدة فئات سابقة التحديد للاحتياجات من المساعدة التقنية، بالإضافة إلى فئة "عامّة" للمساعدات الأخرى. ويندرج العديد من الاحتياجات المحددة خلال عمليات الاستعراضات القطري ضمن تلك الفئات العريضة، وإن كانت تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية عكست احتياجات أوسع. وفي عدة حالات كانت هذه وسيلةً أتاحت للدول المستعرضة متابعة نتائج استعراضاتها، باستخدام الاستعراض الأولي كأساس لتحليل أكثر شمولاً لاحتياجاتها من المساعدة التقنية.

٦٨- ومن أجل تفعيل عملية المتابعة ترسل الأمانة، بمجرد الانتهاء من الاستعراض القطري وتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية، خطاباً تبدي فيه استعدادها للمضي قدماً فيما يخص نتائج عملية الاستعراض من خلال عدة أمور منها مساعدة الدولة الطرف المستعرضة على وضع خطة عمل ذات أولويات، ومناقشة كيفية تلبية الاحتياجات المحددة. كما يتابع هذه العملية كلٌّ من شبكة المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمستشارين الميدانيين التابعين للفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية. وعلى سبيل المثال أُدرجت الاحتياجات من المساعدة التقنية المنبثقة من الاستعراضات في البرامج القطرية والإقليمية، وبُذلت جهودٌ لتشجيع إدراجها ضمن برامج الأمم المتحدة الأوسع والبرامج الثنائية، وذلك بعدة وسائل منها التبكير بإدراجها ضمن عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن المهم للغاية في هذا الصدد توافر التمويل الابتدائي الذي يتيح للمكتب تقديم خدمات المتابعة الاستشارية بشأن الجهد المبذول مع البلدان الطالبة لوضع خطط عمل ذات أولويات استناداً إلى الاحتياجات المحددة في الاستعراضات.

٦٩- وقدمت عدة دول معلومات خلال عملية الاستعراضات القطرية حول الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية التي صاغتتها واعتمدها بشأن مكافحة الفساد. وتضمنت هذه الاستراتيجيات والخطط إجراءات تتعلق بإرساء أو تدعيم أطر قانونية ومؤسسية لمكافحة الفساد. وأشارت إحدى الدول إلى احتياج عام لتعزيز قدرتها على تقييم فعالية تدابير مكافحة الفساد. وسعت دولة أخرى إلى المزيد من المشاركة في تحديد وتحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية بعد الانتهاء من عملية الاستعراض القطري، استناداً إلى المساعدة المقدمة بالفعل من خلال خططها الوطنية لمكافحة الفساد.

٧٠- ومن أجل توضيح الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية في حالة بعينها سعت إحدى الدول المستعرضة المنتمة إلى المجموعة الأفريقية إلى توسيع وتعميق احتياجاتها المحددة من المساعدة التقنية لتنفيذ الاتفاقية بحيث عمدت إلى صياغة خطة عمل وإدراج تلك الاحتياجات داخل أطر المساعدة الإنمائية القائمة، مثل العمليات الخاصة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. فعقب زيارة فُطرية التقى خلالها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالمانيين والشركاء الآخرين، دعت الدولة المعنية الأمانة والمستشار الإقليمي المعني إلى العودة من أجل المشاركة في حلقة عمل قادها مسؤولُ جهة الاتصال وفريقه بهدف المضي في تناول الاحتياجات المحددة خلال عملية الاستعراض ووضع خطة عمل تنفيذية. وقد أُتبع مُجُمائل في الحالات التي تعاونت فيها البلدان مع المكتب على وضع وتنفيذ برنامج وطني متكامل يشمل الاحتياجات المنبثقة من عملية الاستعراض.

٧١- وبعد انتهاء الدول، في ردودها على قائمة التقييم الذاتي الشامل المرجعية، من تحديد احتياجاتها من المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ أحكام معينة من الاتفاقية تطلب مجموعة الأسئلة الموجهة إلى تلك الدول منها أن تقدم معلومات عن ما إذا كان مزودو الخدمات قد لبوا بالفعل، تلبيةً جزئيةً أو كليةً، الاحتياجات المحددة وحول ما لا يزال يلزم عمله من أجل سد الثغرات المستبانة على نحو وافٍ. وكما أُشير في المقدمة، أوصى المؤتمر الدول الأطراف بأن تحدد احتياجاتها من المساعدة التقنية في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وفي التقارير الفُطرية، مع تفضيل أن تكون تلك الاحتياجات مُرتبةً حسب أولوياتها؛ وبأن تواصل الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، تزويد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمعلومات عن مشاريع المساعدة التقنية الجارية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

٧٢- ولم يقدم سوى عدد قليل نسبياً من الدول المستعرضة مثل هذه المعلومات في ردودها على قائمة التقييم الذاتي، بالرغم من أن البعض كان قد بدأ في القيام بذلك في العامين الثاني والثالث. وعادةً ما كان الحصول على معلومات أخرى بشأن أنواع المساعدة التقنية التي تُقدّم بالفعل يتم من خلال الحوار المباشر، أي خلال الزيارات الفُطرية؛ وذلك إما من السلطات المحلية وإما أثناء اللقاءات التي تتولى جهة الاتصال التابعة للدولة المستعرضة تنظيمها مع مقدمي المساعدات التقنية والمانيين والشركاء مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٣- ومن بين هذه الدول، على سبيل المثال، أشارت إحدى الدول إلى برنامج مساعدات واسع جارٍ تنفيذه من أجل تحديث نظامها القضائي من خلال برنامج وطني اعتمد في عام ٢٠٠٥، يتضمن تعزيز نزاهة القضاء وتحسين تشغيل نظام المحاكم. وقد نُفذ هذا البرنامج بالتعاون مع جهة مانحة ثنائية وتضمن مكونات تخص مكافحة الفساد. وأشارت دولة أخرى

إلى مشروع مماثل نُفِّذَ مع الاتحاد الأوروبي ووجهة مانحة ثنائية، وتضمن تدريباً للموظفين القضائيين، وإصلاحاً تشريعياً، وإنشاء قواعد بيانات تشريعية؛ وأُعربت تلك الدولة عن اهتمامها بإحياء هذه الأنشطة نظراً لأن البرنامج كان قد نُفِّذَ من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧ ولم يُمدَّد بعدها. وقدمت إحدى الدول معلومات مفصلة حول مساعدة جارية يقدمها مجلس أوروبا إلى أجهزة الإدعاء العام بها، وحول مساعدة تشريعية تقدمها جهة مانحة ثنائية. وأشارت دولة أخرى إلى مساعدة محددة تلقتها بشأن صياغة تشريعها المعني بمكافحة غسل الأموال.

٧٤- ومع الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لمزيد من التقارير القطرية سيصبح من الممكن أيضاً تحديد الاتجاهات المتعلقة بالاحتياجات من المساعدة التقنية على المستوى الإقليمي. وتشير التحليلات الأولية بالفعل إلى مؤشرات معينة؛ منها مثلاً مؤشرٌ يدلُّ على أن أفضل طريقة لتلبية الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات فيما يخص مهارات التحقيقات المالية والتعاون الدولي وحماية الشهود هي التعامل معها، في بعض المناطق، على الصعيد الإقليمي.

٧٥- وسيؤدي الحصول على مزيد من المعلومات إلى تحسين فعالية استخدام الموارد من خلال معالجة الاحتياجات المحددة معالجةً إقليمية، بالإضافة إلى الاعتماد على برامج المساعدة التقنية الموجودة بالفعل من أجل استيعاب بعض المتطلبات المنبثقة من الآلية.